



# اتجاهات الاستغلال والاعتداء في (SEAH) والتحرش الجنسي :قطاع المساعدات نظرة عامة على ستة أشهر

خطة الإبلاغ المنسقة (HRS) حول الاستغلال  
والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH)  
أكتوبر 2023 - مارس 2024



## قائمة المحتويات

	<b>مقدمة</b>	<b>1</b>
2	مقدمة	
3	المشاركون في خطة الإبلاغ المنسقة (HRS)	
	<b>اتجاهات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) في قطاع المساعدات</b>	<b>2</b>
4	جغرافية الحوادث المبلغ عنها	
5	تصنيف الحوادث	
7	قنوات التبليغ	
10	الملف الشخصي للضحايا/الناجين والجناة المزعومين	
15	الإجراءات المتخذة: الاستجابة	
18	الإجراءات المتخذة: المساعدة	
20	الإجراءات المتخذة: تصحيحية	
	<b>اتجاهات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) ضد الموظفين</b>	<b>3</b>
21	تصنيف الحوادث	
22	الإجراءات المتخذة	
	<b>التحديات والدروس المستفادة</b>	<b>4</b>
25	التحديات الرئيسية التي تم مشاركتها من قبل المشاركين في خطة الإبلاغ المنسقة (HRS)	
25	الدروس الرئيسية المستفادة التي تم مشاركتها من قبل المشاركين في خطة الإبلاغ المنسقة (HRS)	

## مقدمة

لا يزال الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) يشكل تحديات كبيرة داخل قطاع المساعدات، مما يقوض سلامة وفعالية الجهود الإنسانية والإنمائية. إن انتهاك مبدأ عدم الإضرار يتعارض مع الغرض الأساسي والتزام القطاع بخدمة المجتمعات المتضررة. للحد من المخاطر، ومنع الحوادث، والاستجابة بفعالية، ويجب أن يكون لدى قطاع المساعدات أدلة تسلط الضوء على نقاط الضعف الحرجة والأوضاع المتساهلة، من أجل توجيه إجراءاته لوقف الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

تم تطوير خطة الإبلاغ المنسقة حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (HRS) كإطار موحد لتسهيل جمع وتقديم بيانات مجهولة الهوية قابلة للمقارنة حول حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. يتيح هذا النظام إجراء تحليل شامل للاتجاهات والأنماط، مما يعزز فهمنا للاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ويحدد أولويات الإجراءات التصحيحية. بدأت خطة الإبلاغ المنسقة HRS في جمع البيانات عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في سبتمبر 2023، وحاليًا، تشارك 30 منظمة بنشاط في هذه الخطة من خلال المساهمة ببيانات مجهولة المصدر حول حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي مرتين سنويًا.

يغطي هذا التقرير الفترة من 1 أكتوبر 2023 إلى 31 مارس 2024، خلالها تم الإبلاغ عن إجمالي 169 **حادثة** عن طريق خطة الإبلاغ المنسقة حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، من المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من

هذه الجهود، فإن نقص الإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي لا يزال يمثل مشكلة مستمرة. لا تمثل منظمات المساعدة المشاركة في خطة الإبلاغ المنسقة حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي سوى جزء صغير من عدد لا يحصى من المنظمات العاملة في هذا القطاع. وبالتالي، فإن هذا التقرير لا يُقصد به أن يكون ممثلاً للاتجاهات الشاملة في القطاع فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ولا يزعم أنه يغطي جميع الحوادث أو مدى انتشار هذه القضايا عبر القطاع. ومع ذلك، فإن الاتجاهات المحددة في هذا التقرير توفر أساساً قيماً لفهم القضايا الرئيسية وتحديد نقاط البداية الفعالة.

سوف تستمر قوة وفائدة تحليل اتجاهات خطة الإبلاغ المنسقة حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (HRS) في الزيادة مع انضمام المزيد من المنظمات إلى النظام، مما سيؤدي إلى توليد أدلة أكثر شمولاً، وبالتالي تعزيز قدرتنا على مواجهة قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بفعالية عبر القطاع.

إذا كانت منطمتك مهتمة بالانضمام إلى هذه المبادرة المهمة، فيرجى التواصل على [seah.hrs@chsalliance.org](mailto:seah.hrs@chsalliance.org).

يغطي القسم الأول من التقرير حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي **ضد متلقي المساعدات ومجتمعاتهم**، في حين يغطي القسم الثاني من التقرير سوء السلوك الجنسي في مكان العمل **ضد موظفي المنظمة**.

### أعضاء خطة الإبلاغ المنسقة حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (HRS)



بتمويل من



Foreign, Commonwealth  
& Development Office

# I. الاتجاهات في الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ضد متلقى المساعدات

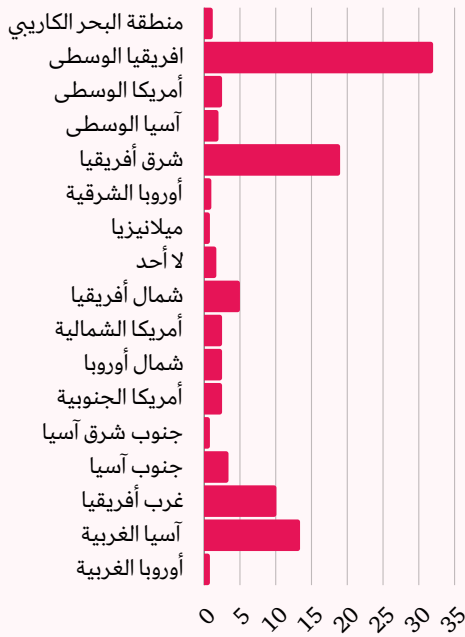
## جغرافية الحوادث المبلغ عنها

الحوادث المبلَّغ عنها شملت مناطق جغرافية واسعة، حدثت في مجموع 40 دولة.

كانت 75% من الحوادث المبلَّغ عنها متركزة في عدة مناطق رئيسية، 3 منها في أفريقيا: وُجد أن 32% من الحوادث كانت في **وسط أفريقيا**، و20% في **شرق أفريقيا**، و13% في **غرب آسيا**، و10% في **غرب أفريقيا**.

تحديدًا، أعلى معدلات الحوادث المبلَّغ عنها كانت في:

### مناطق الحوادث المبلغ عنها



- **جمهورية الكونغو الديمقراطية** (الكونغو الديمقراطية): 29% في المرتبة 3 (تصنيف IASC SEARO: 6.9)
- **سوريا**: 7% في المرتبة 4 (تصنيف IASC SEARO: 6.8)
- **نيجيريا**: 4% في المرتبة 14 (تصنيف IASC SEARO: 6)
- **كينيا**: 4% في المرتبة 27 (تصنيف IASC SEARO: 5.2)
- **مصر**: 4% (غير مدرجة في تصنيف IASC SEARO)
- **بنجلاديش**: 4% في المرتبة 15 (تصنيف IASC SEARO: 5.9)

والجدير بالذكر أن **جمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا** واصلتا تصنيفهما بين البلدان الثلاثة الأولى التي لديها **أكثر الحوادث المبلغ عنها**، بما يتوافق مع بيانات خطة الإبلاغ المنسقة للنصف الأول السابق، ومع نظرة عامة على مخاطر **IASC SEA** الصادرة عن **(SEARO)**.

يمكن تفسير الأعداد المرتفعة من التقارير بعوامل متعددة، بما في ذلك:

- مخاطر مؤكدة (كلما زاد الخطر، زاد عبء الإبلاغ عن الحوادث -إذا كانت أنظمة الإبلاغ تعمل)، التواجد طويل الأمد للعمال الإنسانية في البلاد. (السماح للمؤسسات ببناء الثقة مع المجتمعات مما يؤدي إلى رفع مستوى الإبلاغ)
  - المشاركة المجتمعية المكثفة لمكافحة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (PSEAH) (كلما زادت وعي المجتمعات بالاستغلال والانتهاك وآليات التقرير المتاحة، زادت حالات الإبلاغ).
  - التقاليد الثقافية والاجتماعية (في بعض المجتمعات، تعيق القوالب الثقافية والضغط الاجتماعي عملية الإبلاغ).
  - أنظمة الدعم المتاحة (من المرجح أن يقوم الضحايا/الناجون بالإبلاغ عندما يعلمون أن بإمكانهم الوصول إلى الدعم)
  - التقييم المنتظم لفعالية نظام CFMS وعوائق الإبلاغ.
- ستشهد معظم البلدان مجموعة من هذه العوامل، والتي ينبغي تقييمها على مستوى الدولة لوضع أرقام التقارير في سياقها.

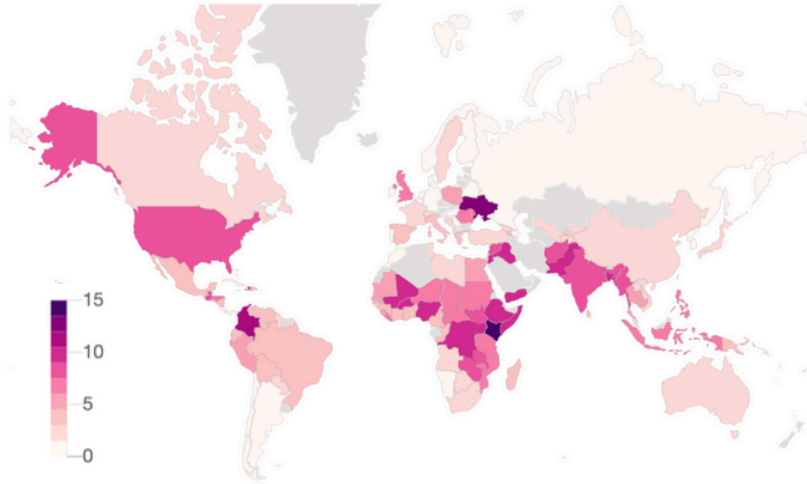
### يركز هذا التقرير فقط على الحوادث المبلغ عنها من خلال نظام حقوق الإنسان.

وبالتالي، لا ينبغي تفسير المعلومات المتعلقة بالمواقع الجغرافية على أنها مؤشر على أن هذه هي البلدان التي تقع فيها معظم حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. لفهم انتشار الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بدقة، يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بالبلدان التي يقوم فيها شركاء خطة الإبلاغ المنسقة حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بالإبلاغ بنشاط (انظر الخرائط أدناه). على سبيل المثال، قد يكون هناك بلد لا يوجد به شركاء لخطة الإبلاغ المنسقة حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي لذا لا يتم الإبلاغ عن حوادث، على الرغم من احتمال تعرض للعديد الأشخاص من الحوادث. على العكس من ذلك، فإن البلد الذي لديه العديد من التقارير ليس بالضرورة البلد الذي به أعلى معدل حوادث للاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ولذلك، فإن عدم ورود تقارير عن وقوع حوادث من بلد بعينه لا يشير بالضرورة إلى انخفاض معدل الحوادث في تلك المنطقة، كما أن وجود عدد كبير من التقارير لا يشير بالضرورة إلى ارتفاع معدل حدوثها.

## خريطة الحوادث المبلغ عنها



خريطة التواجد العملياتي للمشاركين في نظام حقوق الانسان HRS



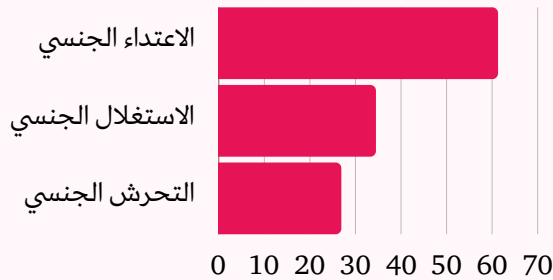
بالإضافة إلى ذلك، يسمح نظام خطة الإبلاغ المنسقة أيضًا بتحديد البلدان ذات التواجد التشغيلي العالي للمشاركين في الخطة، ولكن عدد البلاغات منخفضة.

هذا هو الحال في أوكرانيا وكولومبيا ومالي وباكستان، حيث على الرغم من الوجود العملياتي الكبير للمشاركين في نظام خطة الإبلاغ المنسقة، تم الإبلاغ عن عدد قليل من الحوادث أو لم يتم الإبلاغ عنها مطلقًا، مما يشير إلى أن نقص الإبلاغ قد يكون سائدًا بشكل خاص في هذه المناطق.

وبالمثل، فإن النظر إلى البلدان ذات التصنيفات عالية المخاطر في مؤشر SEARO ولكن لا يوجد تقارير في نظام خطة الإبلاغ المنسقة يمكن أن يكون أيضًا أمرًا مثيرًا للقلق فيما يتعلق بنقص الإبلاغ. والجدير بالذكر، أن اليمن وأفغانستان لديهما أعلى مستوى من المخاطر في مؤشرات SEARO IASC ولكن لديهما عدد منخفض من الحوادث المبلغ عنها في خطة الإبلاغ المنسقة، على الرغم من موجود العديد من الشركاء النشطين للخطة في تلك البلدان

## تصنيف الحوادث

## تصنيف الحوادث



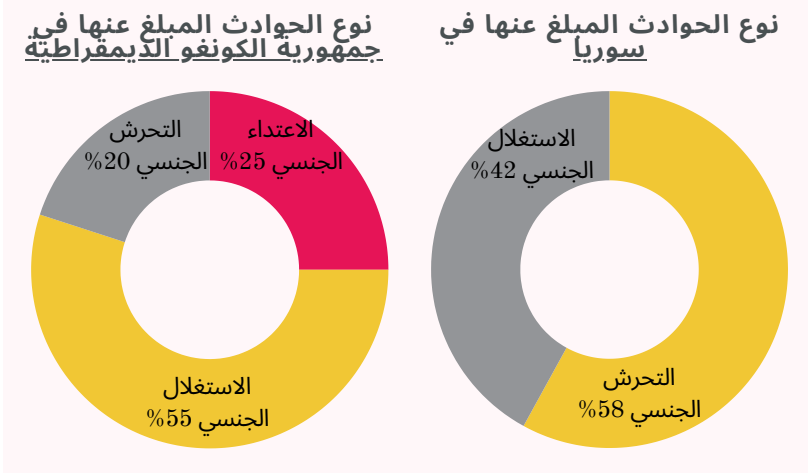
من المهم ملاحظة أنه ليس كل المشاركين في خطة الإبلاغ المنسقة يدرجون التحرش في تعريفاتهم للاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، مما قد يمثل النسبة المئوية الأقل لحوادث التحرش المبلغ عنها.

كانت الحوادث المبلغ عنها في الغالب استغلالًا جنسيًا، وهو ما يمثل 61% من جميع الحوادث. يلي ذلك الاعتداء الجنسي الذي يشكل 34% من الحوادث، ثم التحرش الجنسي بنسبة 27%.

ويظهر هذا التقرير زيادة كبيرة في حوادث الاعتداء والاستغلال الجنسي، والتي مثلت على التوالي 29% و 26% من الحوادث في التقرير السابق.



3 من كل 5 حوادث كانت استغلالًا جنسيًا



تظهر اختلافات كبيرة عند دراسة تصنيف الحوادث في البلدان اللذان لديهما أكبر عدد من التقارير، جمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا على التوالي.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعد الاستغلال الجنسي أكثر أنواع سوء السلوك انتشاراً (55% من الحوادث). وعلى العكس من ذلك، فإن التحرش الجنسي هو الأكثر انتشاراً في سوريا (58% من الحوادث).

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف الثقافي واللغوي قد يلعب دوراً في كيفية فهم تعريفات الاعتداء والاستغلال والتحرش الجنسي، مما قد يكون له تأثير على كيفية تصنيف الحوادث. على سبيل المثال، في اللغة العربية، كلمة "تحرش" هي المصطلح الشائع للإشارة إلى كل من الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي، وهو ما قد يعني أن بعض حوادث الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي قد يتم تصنيفها على أنها تحرش جنسي.

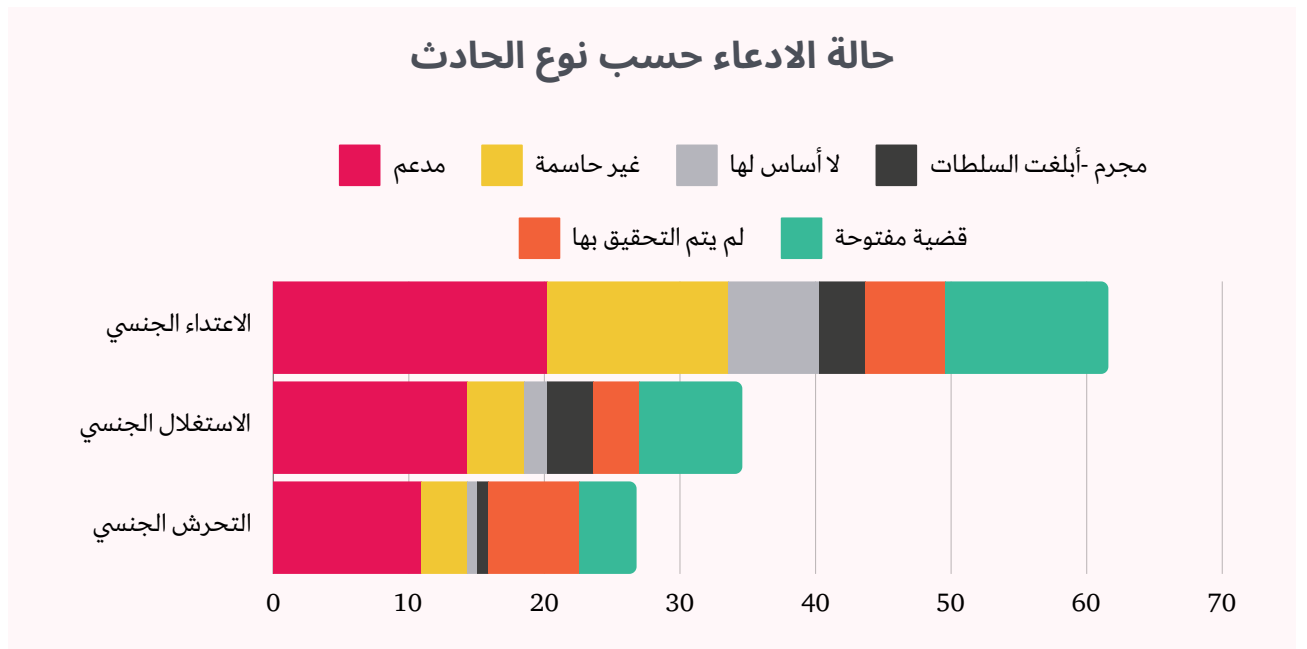


تم إثبات صحة 1 من كل 3 حوادث.

وفيما يتعلق بنتائج الحوادث، تم إثبات 36% منها، ولم يتم إثبات 17% منها، وكانت 8% غير حاسمة.

والجدير بالذكر أن 17% من الحوادث لم يتم التحقيق فيها، وتم تصعيد 4% منها فقط إلى السلطات باعتبارها قضايا جنائية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت 16% من الحوادث لا تزال قيد التحقيق.

يوضح الرسم البياني أدناه حالة الادعاءات حسب نوع الحادث. مصدر القلق الكبير هو النسبة العالية من حوادث التحرش الجنسي ضد أعضاء المجتمعات/السكان التي لا تزال قيد التحقيق (تقريباً 1 من كل 5 حوادث، مقارنة بـ 1 من كل 10 في حالات الاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي)، مما يؤكد على ضرورة تحسين الوضع داخل القطاع.

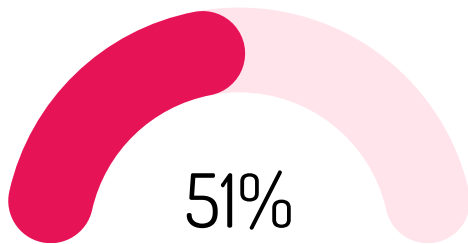




## التوصيات

1. **تعزيز الأقسام المتعلقة بالاستغلال الجنسي في برامج التدريب والتوعية** لضمان فهم أفضل بين جميع الموظفين، بما في ذلك المتعاقدين والشركاء والمتطوعين وكذلك أفراد المجتمع. ويجب أن تشرح هذه الأمور بوضوح حول ديناميكيات السلطة والموافقة المستنيرة، باستخدام أمثلة ذات صلة وسياق وأكثر فهماً. على سبيل المثال، لا تستخدم فقط مثال طلب إقامة جنسية مقابل الحصول على سلع، مثل كيس من الأرز، بل قم أيضاً بتضمين مثال لموظف يحصل قسراً على رقم هاتف متلقي المساعدات مقابل الوصول إلى المساعدات.
2. **توحيد ادراج التحرش في تعريف الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) عبر قطاع المساعدة**، مع الاعتراف بدوره كعامل تمهيدي للاعتداء والاستغلال، وضمان اتخاذ تدابير استباقية ضده لمنع حدوث حوادث أخرى.
3. **وضع مبادئ توجيهية أكثر وضوحاً لتصعيد الحوادث الإجرامية المثبتة في تعريف الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) إلى السلطات المحلية:**
  - قم بإجراء تقييم للمخاطر لتحديد ما إذا كان من الآمن تصعيد الحوادث الإجرامية المثبتة في تعريف الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) إلى السلطات المحلية لزيادة المساءلة الجنائية.
  - بالتعاون مع شبكة الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي PSEAH في الدولة، قم بوضع مبادئ توجيهية واضحة تتمحور حول الضحايا / الناجين بشأن تصعيد حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) المثبتة إلى السلطات المحلية.
  - عند تصعيد الحوادث، احترم دائماً النهج الذي يركز على الضحايا/الناجين. فكر في المخاطر المحتملة على الضحايا/الناجين وغيرهم في مناطق معينة.
  - يمكن للمنظمات الرجوع إلى مشروع *Soteria* الذي يقوده الإنترنت، والذي يجمع بين قطاع إنفاذ القانون وقطاع المساعدات لمنع حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) وتعزيز قدرة تطبيق القانون على التحقيق مع أولئك الذين يسيئون معاملة متلقي المساعدات ومحاکمتهم واعتقالهم.
4. **إنشاء سجل للعوائق التي تحول دون الإبلاغ عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH):** لمعالجة نقص الإبلاغ عن الحوادث، قم بإنشاء سجل للعوائق التي تحول دون الإبلاغ، ويتم تحديثه بانتظام بناءً على التعليقات الواردة من المجتمعات. إن فهم العوائق العالمية والسياقات وسيساعد على تطوير استراتيجيات فعالة ومحددة الاتجاه لتشجيع إعداد التقارير.

## قناة الإبلاغ المستخدمة

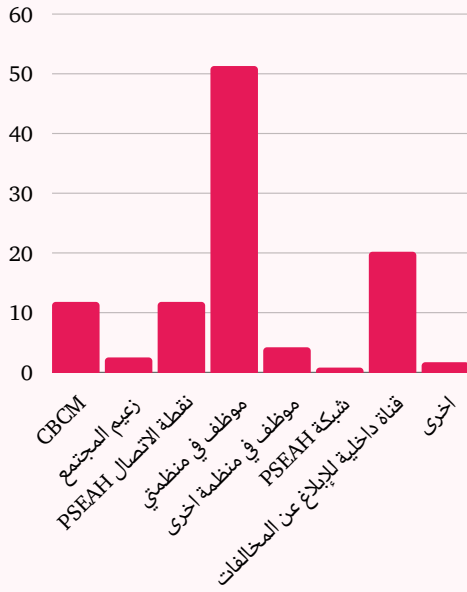


تم الإبلاغ عن نصف هذه الحوادث للموظفين

تم الإبلاغ عن نصف الحوادث مباشرة إلى أحد موظفي المنظمة المبلغة. شكلت آليات الإبلاغ عن المخالفات الداخلية 20% من التقارير، في حين تم استخدام نقاط الاتصال الخاصة بالحماية من الاعتداء الجنسي وإساءة الاستغلال والتحرش (PSEAH) في 12% من الحوادث.

على الرغم من التحسن الطفيف، إلا أن آليات الشكاوى المجتمعية (CBCMs) لا تزال نادرًا ما يتم استخدامها، حيث تعمل كنقطة وصول في 11% فقط من الحوادث، مقارنة بـ 7% في التقرير السابق.

## قناة الإبلاغ المستخدمة



تعرف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) نظام (CBCMs) بأنه "نظام يمزج بين التشيكلات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، مبني على التفاعل مع المجتمع، حيث يمكن للأفراد الإبلاغ عن الشكاوى بأمان -بما في ذلك حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) -ويتم إحالة تلك التقارير إلى الجهات المناسبة للمتابعة".

إن معرفة وجود نظام وشبكة من الأشخاص الذين يحمون بيئة آمنة هو مفتاح الكشف. وينبغي أن تجمع تدابير بناء الثقة بين نقاط الدخول الرسمية (مثل الخطوط الساخنة) والهياكل المجتمعية (مثل نقاط الاتصال) لتهيئة بيئات آمنة وفعالة للإفصاح وبالتالي الحد من الإبلاغ عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي

11%

تم استخدام نظام المزج بين التشيكلات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية CBCM بنسبة 11% فقط للإبلاغ

43% من التقارير جاءت من موظفين (34% من المنظمة المشاركة في الحادث و9% من موظفي منظمات أخرى)، في حين أن التقارير الواردة من الضحايا/الناجين أو مجتمعهم تمثل 18% فقط (تقارير مباشرة من الضحايا أو الناجين تشكل 9%، وتساهم أسرهم بنسبة 7% أخرى ويساهم أفراد المجتمع خارج الأسرة المباشرة بنسبة 2% من الحوادث). 8% من التقارير كانت مجهولة المصدر.

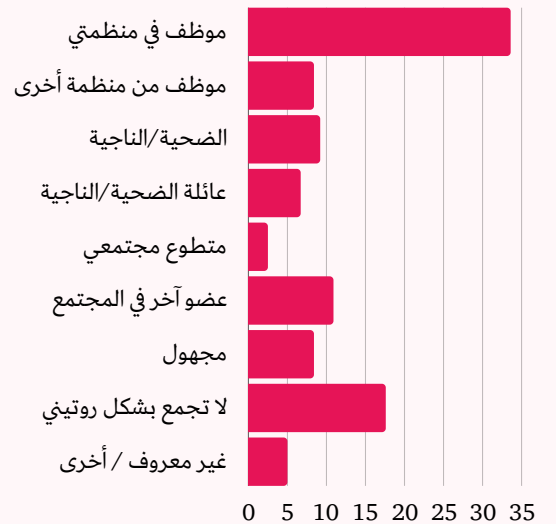
لم تتغير طريقة الإبلاغ بشكل كبير بناء على نوع الحادث، على الرغم من أن الاعتداء الجنسي كان يتم الإبلاغ عنه في كثير من الأحيان وجها لوجه للموظفين أو نقطة اتصال الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي PSEAH، مما يشير إلى أن الحالات الحساسة تميل إلى الإبلاغ عنها شخصياً. وبالمثل، فإن الحوادث التي تقع ضد الرجال والفتيان، والتي تميل إلى اعتبارها حساسة للغاية في العديد من السياقات، يتم إبلاغ الموظف بها في 80% من الحوادث.

غالباً ما تأتي تقارير الاعتداء الجنسي من الضحية / الناجية نفسها أو من عائلاتهم (24%)، على عكس الاستغلال الجنسي (18%) والتحرش (12%)، والتي تم الإبلاغ عنها بشكل أكثر شيوعاً عن طريق الموظفين (43% الاستغلال الجنسي و 52% التحرش الجنسي مقابل 27% فقط من الاعتداء الجنسي)

قد يشير هذا إلى أنه على الرغم من أن الضحايا/الناجين غالباً ما يعترفون بالاعتداء الجنسي باعتباره انتهاكاً لحقوقهم ويشعرون بالقدرة على الإبلاغ عنه، إلا أنهم أقل وعياً بأن الاستغلال والتحرش الجنسي ينتهكان أيضاً حقوقهم.

وبصدق هذا بشكل خاص عندما يعتقد متلقو المعونة خطأ أن الموافقة على علاقة جنسية للحصول على المعونة هي موافقة مستنيرة، مما يضع العبء على أنفسهم ويمنعهم من الإبلاغ عنها على أنها استغلال.

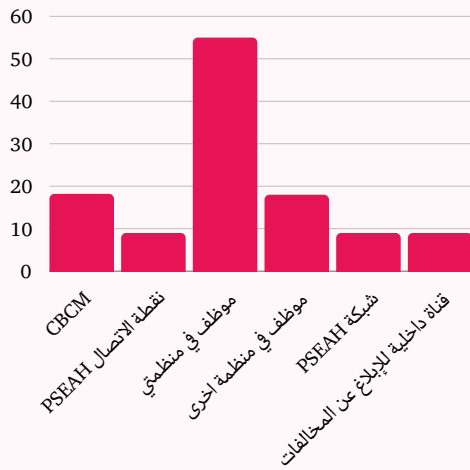
## ملف الشخص الذي يقوم بالإبلاغ عن الحادث





كثيرا ما ينظر إلى التحرش أيضا على أنه سلوك روتيني أو متوقع داخل هذه البيئات، مما يؤدي إلى عدم الإبلاغ من قبل متلقي المساعدات. ويسلط هذا النقص في الوعي الضوء على الحاجة إلى نشر معلومات هادفة لإعلام متلقي المعونة بالمعلومات الكاملة عن حقوقهم وكيفية الإبلاغ عن جميع أنواع الانتهاكات.

### قناة الإبلاغ المستخدمة عندما أبلغ الصحية/الناجي عن الحادث



عندما يبلغ الضحايا / الناجون عن الحوادث، فإنهم غالبا ما يقدمون بلاغاتهم مباشرة إلى الموظفين (72% من الحوادث)، ويستخدمون نظام CBCMs في 18% فقط من الحوادث. عادة ما يتم تقديم التقارير المتعلقة بالقصر مباشرة إلى الموظفين (47%).

ومع ذلك، عندما يبلغ الموظفون عن حادث، فإنهم يقدمون تقاريرهم بشكل أساسي إلى موظف آخر (على الأرجح مدير أو زميل آخر لهم موثوق به، في 40%)، أو يستخدمون آليات الإبلاغ عن المخالفات الداخلية (36%)، أو نقطة الاتصال الخاصة في الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي PSEAH (14%).

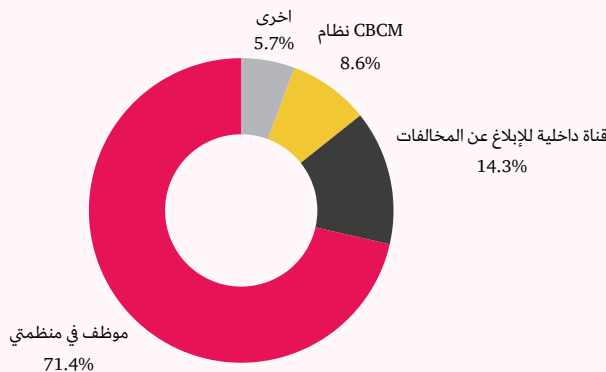
كما أن ارتفاع نسبة الحوادث المبلغ عنها إلى موظف آخر يمكن أن تشير أيضا إلى نقص المعرفة بعمليات الإبلاغ فيما يخص الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي داخل المنظمات (مثل أنظمة نقاط الاتصال للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي PSEAH)) مما يؤدي إلى قيام الموظفين بالتحدث إلى مديرهم أو زملائهم الآخرين، مما قد يضر بالسرية.

إذا قمنا بتسليط الضوء على البلدين الأكثر الإبلاغ عن الحوادث في خطة الإبلاغ المنسقة HRS - جمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا- نلاحظ اختلافات كبيرة في ممارسات الإبلاغ.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم الإبلاغ عن 71% من الحوادث لموظفي المنظمة، مع 8% فقط باستخدام نظام CBCMs. في المقابل، في سوريا، تم استخدام نظام CBCMs في 44% من الحوادث، وشكلت تقارير الموظفين 11% فقط من الإجمالي. في سوريا، تم استخدام نقاط الاتصال للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي PSEAH أيضا على نطاق أوسع بكثير في 22% من الحوادث التي تم الإبلاغ عنها إلى نقطة اتصال للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي PSEAH.

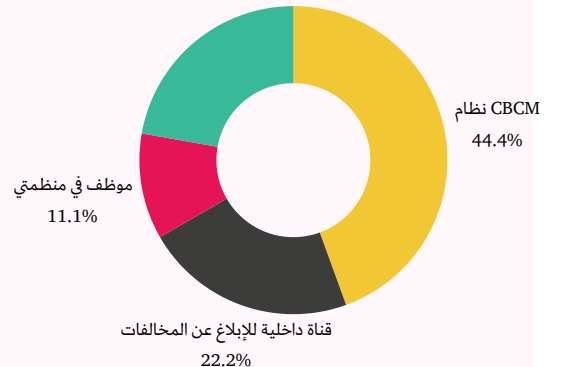
### قناة الإبلاغ المستخدمة

#### جمهورية الكونغو الديمقراطية



#### سوريا

PSEAH نقطة اتصال الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي



## التوصيات

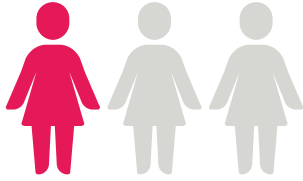
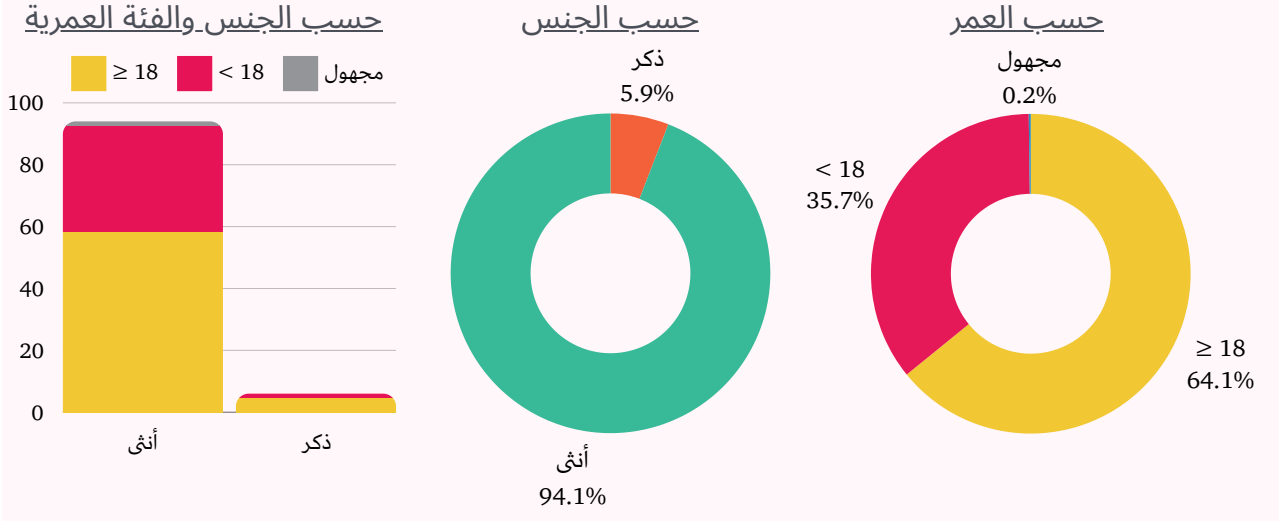
1. **تدريب جميع الموظفين على الكشف عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH):**  
وإذ تدرك أن جميع الموظفين والمتطوعين يمكن أن يشهدوا حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش يتلقوا إفصاحاً عنها، يجب تدريب جميع الموظفين والمتطوعين على كيفية استقبال هذه الإفصاحات بأمان واحترام، مع التركيز على نهج يضع الضحية/الناجي كمحور اهتمام. على الرغم من أن معظم الموظفين لديهم إمكانية الوصول إلى تدريبات عبر الإنترنت حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، إلا أن فعاليتها محدودة. يعد التدريب الشخصي المتكرر هو المفتاح لضمان فهم عميق لمفهوم الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي والثقة في استقبال الإفصاحات بأمان وتنفيذ نهج يركز على الضحية/الناجي بفعالية.
2. **استعراض فعالية آليات الشكاوى المجتمعية وتحسينها (أو آليات تقديم التعليقات والشكاوى)، ولا سيما في البلدان ذات الإبلاغ المنخفض:**
  - **ردود الفعل:** ناقش بانتظام مع أفراد المجتمع واسألهم، بما في ذلك الفئات الضعيفة، عن رأيهم حول كيفية تحسين أنظمة الشكاوى وجعلها أكثر ملاءمة وموثوقة سياقها واحتياجاتها. كما أبرزت الاتجاهات على المستوى الدول، يمكن أن تتغير التفضيلات من سياق إلى آخر، وتقع مسؤولية فهم الآليات الموثوقة للضحايا/الناجين على عاتق المنظمات.
  - **الرؤية وإمكانية الوصول:** زيادة وضوح هذه الآليات من خلال جلسات المشاركة المجتمعية المنتظمة واللافتات المرئية باللغات المحلية.
  - **نقاط الاتصال الشخصية في PSEAH / CBCMs:** تدريب وسطاء المجتمع من شخصيات محلية تتمتع باحترام الإدارة لهذه الآليات، مع ضمان أن يُنظر إليهم على أنهم يمكن الوصول إليهم بسهولة ويتمتعون بالسرية.
  - **بناء الثقة:** تنفيذ نظام ملاحظات آمن لتوفير تحديثات منتظمة للمشتكين حول تقدم قضيتهم، مع الحفاظ على الأمان والسرية. هذه الشفافية تساعد في بناء الثقة من خلال إظهار أن الشكاوى تؤخذ بجدية ويتم متابعتها.
3. **زيادة الوعي حول الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) وحقوق الإبلاغ:**  
إطلاق حملات توعية مستهدفة باستخدام وسائل متعددة لإبلاغ مستفيدي المساعدات بما يشكل الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH)، وحقوقهم في الإبلاغ عن هذه الانتهاكات وطلب الإنصاف. استخدم أمثلة أو سيناريوهات محلية وسهلة الفهم لتوضيح المفاهيم وضمان فهمها. اشرح دائماً أن الموافقة على خدمات جنسية مقابل المساعدة لا تعتبر أبداً موافقة مستنيرة وتعتبر جريمة استغلال جنسي يجب الإبلاغ عنها. وبالمثل، قدم أمثلة واضحة على ما يشكل التحرش والاعتداء (بما في ذلك الطبيعة الجنسية)، مع التأكيد على أن الأنشطة الجنسية مع القاصرين (دون 18 سنة) محظورة تماماً، بغض النظر عن سن الرشد في هذا السياق.

## الضحايا/الناجون والمشتبه في ارتكابهم الجرائم

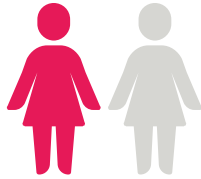
تشكل الإناث الغالبية العظمى من الضحايا/الناجين في حوادث الإبلاغ، حيث يمثلن 94%، وتكون النساء فوق 18 سنة الفئة الأكثر تمثيلاً بنسبة 59%. يشكل القاصرون 35% من الحوادث (34% فتيات و1% فتيان)، بينما يشكل الذكور 6% فقط. وفي 22% من الحالات، لم يتم تحديد هوية الضحية/الناجي.

من المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من أن معظم الحوادث المبلغ عنها تشمل النساء والفتيات، قد يكون هناك نقص كبير في الإبلاغ عن الحوادث التي تشمل الرجال والأولاد.

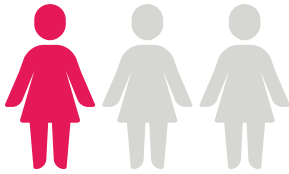
## ملف تعريف الضحية/الناجي



**35% من الضحايا/الناجين هم  
دون سن الثامنة عشرة.**



**واحد من كل اثنين من ضحايا/  
الناجين من الاعتداء الجنسي هم  
فتيات دون سن الثامنة عشرة.**



**واحد من كل ثلاثة ضحايا/ناجين  
من الاستغلال الجنسي هم  
فتيات دون سن الثامنة عشرة.**

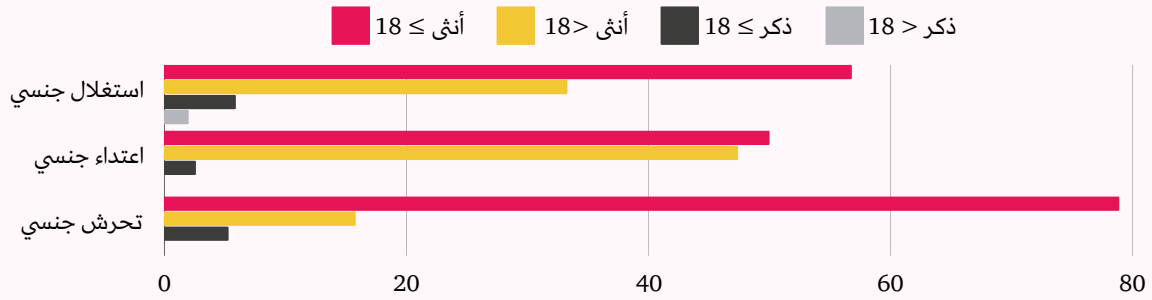
عند تحليل نوع الحادث حسب جنس وفئة عمر الضحية/الناجي، يظهر عدة اتجاهات:

- تعد النساء الفئة الأكثر استهدافاً بشكل متكرر في جميع أنواع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، حيث تمثل 50% من ضحايا/الناجين من الاعتداء الجنسي، و57% من الاستغلال الجنسي، وتمثل الغالبية العظمى من ضحايا/الناجين من التحرش الجنسي (79%).
- الرجال هم الناجين/الضحايا بشكل رئيسي في حالات الاعتداء الجنسي والاستغلال (5% من الضحايا/الناجين هم رجال)، وأقل في حالات التحرش (3%).
- كان الأولاد تحت سن 18 عامًا هم الضحايا/الناجين فقط في حالات الاستغلال الجنسي، حيث يمثلون 2% من الحوادث. لم يكن هناك أولاد بين ضحايا/الناجين من الاعتداء الجنسي أو التحرش الجنسي.
- الفتيات تحت سن 18 عامًا هن أكثر عرضة للاعتداءات الجنسية (47%) والاستغلال (33%). وهن أقل تأثرًا بالتحرش (16%).

الدول التي تسجل أعلى عدد من الحوادث التي تشمل القُصر، بالترتيب التنازلي، هي جمهورية الكونغو الديمقراطية أولاً، تليها موزمبيق، السودان، ملاوي، مصر، والأردن.

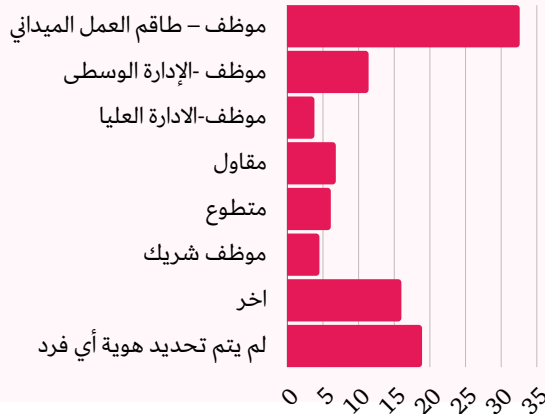
غالبية مرتكبي الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي هم من الذكور، حيث تمثل نسبة الإناث فقط 1% من الحوادث.

## نوع الحادث حسب الملف الشخصي للضحية/الناجية



ومن المهم مراعاة أن هذه الاتجاهات قد لا تعكس التكرار الفعلي للحوادث فحسب، بل تعكس أيضاً ديناميكيات الإبلاغ المتفاوتة داخل كل فئة. فعلى سبيل المثال، قد يكون غياب الصبية كضحايا للإيذاء راجعاً إلى الصعوبة الكبيرة في الإبلاغ عن مثل هذه الحالات أو عدم كفاية قنوات الإبلاغ. قد ينتج عدم وجود تقارير تتعلق بالفتيان والفتيات دون سن 18 عاماً في حوادث التحرش عن عدم قدرتهم على التعرف على السلوك أو تحديده على أنه مشكلة.

## ملف تعريف مرتكب الجريمة المزعوم

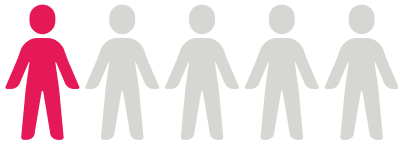


يشكل الموظفون العاملون على المستوى الميداني الذين هم على اتصال مباشر مع متلقي المساعدات 32% من الجناة المزعومين. يمثل المديرون المتوسطون والإدارة العليا أيضاً حصة كبيرة، 11% و 4% على التوالي. وبالنظر إلى قلة عدد الموظفين الإداريين مقارنة بالعاملين الميدانيين، فإن مشاركتهم مرتفعة بشكل غير متناسب.

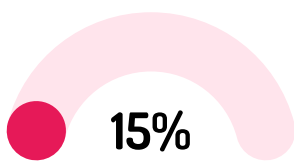
تم العثور على المقاولين والمتطوعين أيضاً بين الجناة المزعومين في 7% و 6% من الحوادث، على التوالي. في 19% من الحوادث، لم يتم التعرف على مرتكب الجريمة، مما يعقد الجهود المبذولة لمحاسبة الأفراد ويحتمل أن يعزز ثقافة الإفلات من العقاب.

## الأنماط المحددة التي تظهر عند فحص ملف تعريف الجناة المزعومين حسب نوع الحادث:

- يتورط المديرون الكبار بشكل أكبر في حالات التحرش الجنسي والاستغلال بنسبة 8% و 11% على التوالي، أكثر من تورطهم في حالات الاعتداء الجنسي (5%).
- المديرون المتوسطون يظهرون اتجاهات مماثلة، حيث يشاركون بنسبة 13% في حالات التحرش و 11% في حالات الاستغلال، مقارنة بنسبة 5% في حالات الاعتداء.
- الموظفون الميدانيون يتم تحديدهم بشكل أكثر تكراراً في حالات التحرش والاستغلال بنسبة 30% و 36% على التوالي، ولكن أقل في حالات الاعتداء بنسبة 22%.
- يوجد عدد كبير من حالات الاعتداء الجنسي (24%) لا تحدد فيها هوية المشتبه فيه، مقارنة بنسبة 8% في حالات التحرش الجنسي و 17% في حالات الاستغلال.
- المتطوعون يمثلون نسبة عالية في حالات الاعتداء الجنسي، حيث يمثلون 12% من المشتبه فيهم. بينما المقاولين يمثلون 7%.



في واحد من كل خمس حالات، لم يتم تحديد المشتبه به.



15% من المشتبه فيهم في حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي هم من المديرين.

25%

**25% من حوادث الاعتداء الجنسي لم يتم تحديد مرتكب الجريمة المزعوم**

النسبة العالية من حوادث الاعتداء الجنسي التي تحدث دون تحديد المشتبه بهم يعكس على الأرجح خوفًا متزايدًا بين الضحايا/الناجين من الكشف عن هوية معتديهم، ربما بسبب مخاوف من الانتقام أو الوصم، أو الصعوبة الشخصية والعاطفية للكشف عن الضحية، أو نقص التدريب للموظفين المخصصين لاستقبال هذه الإفصاحات، وعدم الثقة في آليات الإبلاغ وأمانها وسلامتها.

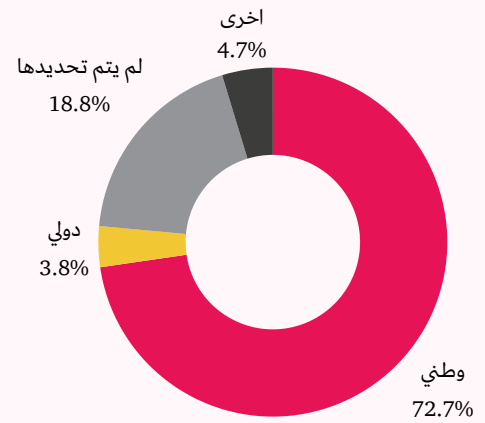
وقد يشير هذا النمط أيضا إلى مشاكل تتعلق بالثقة أو الفعالية في آليات الإبلاغ المتاحة للضحايا / الناجين، مما يعوق استعدادهم أو قدرتهم على تسمية الجاني.

معظم المشتبه بهم هم من العاملين الوطنيين (73%)، بينما يمثل العاملون الدوليون 4%. تعد تلك النسبة مرتفعة بشكل ملحوظ نظرًا للعدد الأقل من العاملين الدوليين الذين عادة ما يشاركون في العمليات الإنسانية. تم تحديد العاملين الدوليين بشكل خاص كمشتبه بهم في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي، حيث يمثلون 8% و5% من مثل هذه الاتهامات على التوالي.

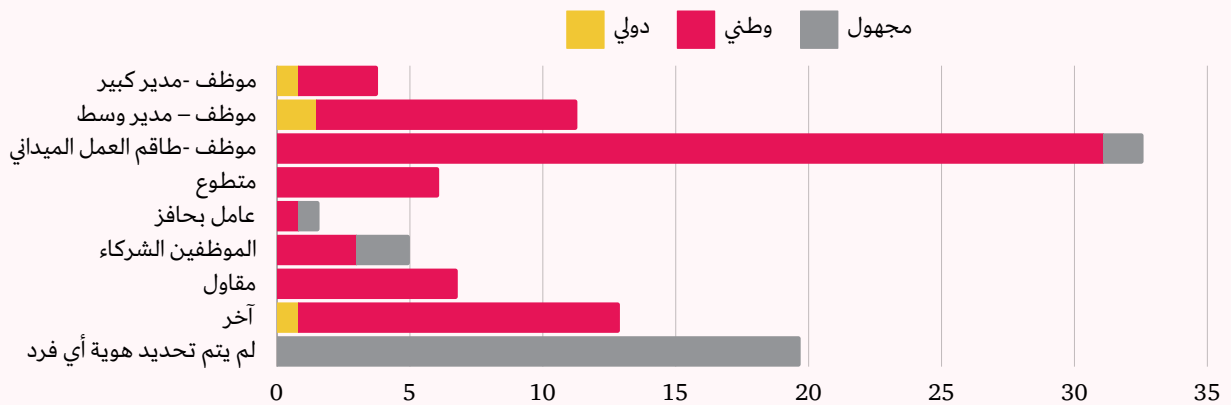
المشتبه بهم الذين يعملون كموظفين دوليين يكونون موجودين أيضا بشكل رئيسي في المناصب الإدارية (المديرين المتوسطين والكبار) وكمستشارين.

يتم تلخيص ملف المشتبه به حسب الوضع في الرسم البياني أدناه.

### حالة مرتكب الجريمة المزعوم



### ملف تعريف مرتكب الجريمة المزعوم حسب الحالة



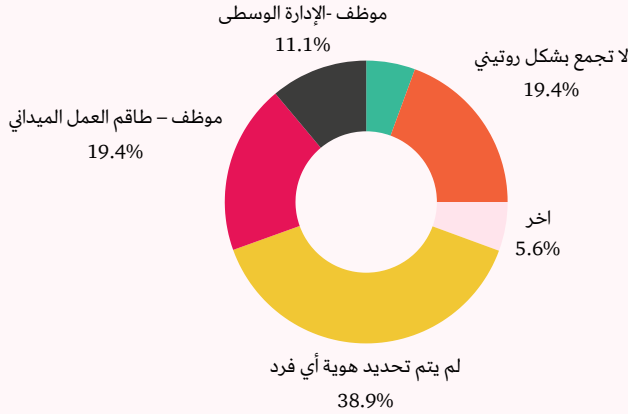
عند تحليل ملف المشتبه به في الدول التي تسجل أعلى عدد من الحوادث المبلغ عنها، يلاحظ ظهور اتجاهان:

- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يظل 39% من المشتبه بهم مجهولي الهوية، مما يشير إلى التحديات في عمليات الإبلاغ و/أو التحقيق، ربما بسبب الخوف بين الضحايا/الناجين، بالإضافة إلى مشاكل في آليات الإبلاغ أو نقص التدريب للموظفين الذين يستقبلون الشكاوى.
- في سوريا، يشكل المقاولون جزءًا كبيرًا من المشتبه بهم، حيث يبلغ 18%. هذا الاتجاه يشير إلى إمكانية وجود إهمال في عمليات التدقيق والمراقبة لعلى المقاولين، مما يبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير رقابية أكثر صرامة وتقديم تدريب أخلاقي.

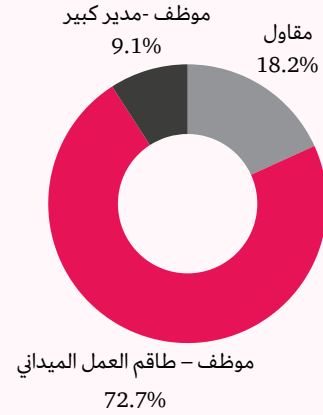


## ملف تعريف مرتكب الجريمة المزعوم

## جمهورية الكونغو الديمقراطية



## سوريا



**كان المقاولون هم أكثر المشتبه بهم شيوعاً في حالات الاعتداء ضد الفتيات دون سن 18 عاماً.**

عند النظر بشكل خاص إلى وضع وملف المشتبه به حسب نوع الضحية/الناجي (الجنس والعمر)، يمكن ملاحظة أن العاملين الدوليين والمديرين الكبار قد ارتكبوا الجرائم الجنسية فقط ضد النساء البالغات، مع الأخذ في الاعتبار أن الجرائم ضد الرجال والأولاد غالباً ما تكون غير مبلغ عنها. واحد من كل ثلاثة حالات ضد رجل بالغ تمت بواسطة مدير متوسط، في حين ارتكبت الحالات الباقية بالتساوي بواسطة المتطوعين والعاملين بالحوافز والموظفين الشركاء. بالنسبة للإناث دون 18 عاماً، عندما تم تحديد الفرد المتهم، كانت النسبة الأكبر بين المقاولين (16%).

## التوصيات

- 1. تعزيز سياسات حماية الأطفال والأنشطة الوقائية**  
تعديل سياسات حماية الأطفال لتشمل التدريب الإلزامي لجميع الموظفين والمتطوعين، ووضع إرشادات واضحة لضمان وجود مسارات إبلاغ آمنة للأطفال. تنسيق مع الجهات المعنية بحماية الطفل لضمان توفير المساعدة لضحايا/ناجين الأطفال.
- 2. تنفيذ تقييمات الأداء باستخدام معايير الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي:**
  - مراجعة نماذج تقييم الأداء لتشمل معايير محددة لتقييم الامتثال لسياسات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
  - تضمين أسئلة أو مقاييس تتعلق بفهم المديرين وتنفيذهم لسياسات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH).
  - تأكد من أن المديرين يدركون أن التزامهم وتنفيذهم لسياسات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) سيؤثر بشكل مباشر على مراجعات أدائهم.
  - إلزام جميع المديرين بإكمال تدريب سنوي حول سياسات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH) باستخدام سيناريوهات واقعية، وإجراء مراجعات أداء تقييم التزامهم بتلك السياسات لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية (مثل: فهم ميثاق السلوك، السلوكيات التي تعزز الحماية أو ثقافة تنظيمية أكثر أماناً، الإجراءات المحددة التي تم اتخاذها لتعزيز الحماية خلال الفترة، إلخ).
  - "توضيح عواقب عدم الامتثال لسياسات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي."
  - تعريف هذه العواقب خلال جلسات التدريب والتأكد من فهمها من قبل جميع المديرين

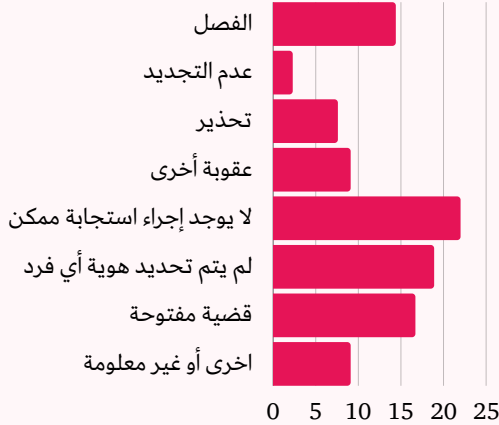
• تطبيق هذه التدابير باستمرار لتعزيز أهمية المعايير الأخلاقية

- 3. تحميل القادة المسؤولية عن الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي (PSEAH):**
- ضمان دعم القيادات العليا بشكل علني لمبادرات التدريب والامثال الخاصة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي (SEAH).
  - تسليط الضوء على أهمية السلوك الأخلاقي والمساءلة في الاتصالات الداخلية.
  - توفير الموارد والدعم للقادة والمديرين لمساعدتهم على الامثال لسياسات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي (SEAH).

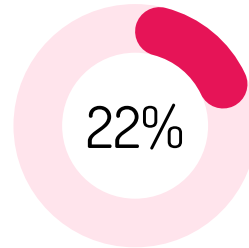
- 4. تحسين التحقق والتدريب للمتطوعين والمقاولين**
- تنفيذ عملية تحقق إلزامية لجميع المقاولين وتوفير تدريب على سيناريوهات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي (SEAH) مصمم خصيصًا للمقاولين والمتطوعين. إنشاء مراقبة مستمرة لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية.

## الإجراءات المتخذة: الاستجابة

### تم اتخاذ إجراء استجابي



في حادث واحد من كل خمسة، لم يكن من الممكن اتخاذ إجراء استجابي (22%). في ثلث الحالات (33%)، تم اتخاذ إجراءات تأديبية: 15% أدت إلى فصل، 9% عواقب أخرى، 7% تحذيرات، و2% عدم تجديد العقود. في 19% من الحالات، لم يتم التعرف على الجاني



**في حادث واحد من كل خمسة، لم يكن من الممكن اتخاذ أي إجراء استجابي.**

الاتجاهات التأديبية تختلف حسب نوع الحادث:

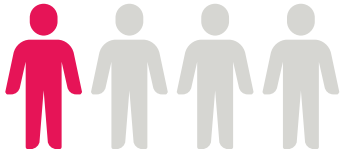
**تم فصل الجاني المزعوم في 15% فقط من حالات الاعتداء الجنسي و10% من حالات الاستغلال الجنسي.**

- التحرش الجنسي غالباً ما يؤدي إلى الفصل (30%)، في حين أن الاعتداء الجنسي (15%) والاستغلال الجنسي (10%) يشهدان أقل نسبة من الفصل.
- احتمالية عدم اتخاذ أي إجراء لا تختلف بشكل كبير حسب نوع الحادث.
- التحذيرات أو العقوبات أكثر شيوعاً في حالات الاستغلال الجنسي (22%) مقارنة بحالات الاعتداء الجنسي (14%) أو التحرش الجنسي (11%).
- تُعتبر هذه النتائج مقلقة، خاصة وأن الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي، اللذين يُعتبران أشكالاً خطيرة من حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي SEAH، ويستدعيان عادةً اتخاذ إجراءات أكثر حزمًا مثل الفصل.

الحقيقة أن العقوبة الخفيفة تُطبق في 22% من حالات الاستغلال الجنسي، مقارنة بالفصل الذي يحدث فقط في 10% من الحالات، مما يبرز فجوة كبيرة في التعامل مع هذه الجرائم الخطيرة، والتي ينبغي أن تؤدي بشكل منهجي إلى عقوبات أشد، مثل الفصل. يمكن أن يشير ذلك أيضًا إلى أن المجتمعات قد لا تكون مُمكّنة بما يكفي للمطالبة بحقوقها وتحقيق العدالة عندما يتم انتهاكها.

- تختلف نتائج الحوادث بناءً على دور الجاني داخل المنظمة أيضًا:
- **غالبًا ما يواجه المديرون التنفيذيون إجراءات حاسمة!** يتم فصل 40% منهم ويخضع 40% آخرون للتحقيق. ومع ذلك، لم يُتخذ أي إجراء في 20% من هذه الحالات، مما يبرز التحديات المحتملة في إدارة سوء السلوك على المستويات التنظيمية العليا.
  - **غالبًا ما يتجنب المديرون المتوسطون العواقب الجدية**، حيث لم يُتخذ أي إجراء في 60% من الحوادث. في الحالات المتبقية، حوالي 17% انتهت إما بتحذير أو فصل، مما يظهر ترددًا محتملاً في فرض عقوبات أشد على المناصب المتوسطة.
  - **الاستجابات للحوادث التي تشمل الموظفين الميدانيين تظهر مجموعة متنوعة من النتائج.** لم يُتخذ أي إجراء في 32% من الحوادث، بينما تم إصدار تحذيرات أو عقوبات أخرى في 23% منها. تم فرض الفصل في 16% من الحوادث، ولم تُجدد العقود في 5%.
  - **واجه المقاولون عواقب صارمة فيما يقرب من نصف الحالات**، حيث تلقى 45% منهم عقوبة أو تم فصلهم. ومع ذلك، لا تزال 44% من هذه الحالات قيد الحل، مما يشير إلى استمرار المداولات أو التعقيدات في التعامل مع الحوادث المتعلقة بالمقاولين.

## في 60% من الحوادث التي كان الجاني المزعوم فيها مديراً متوسطاً، لم يُتخذ أي إجراء.

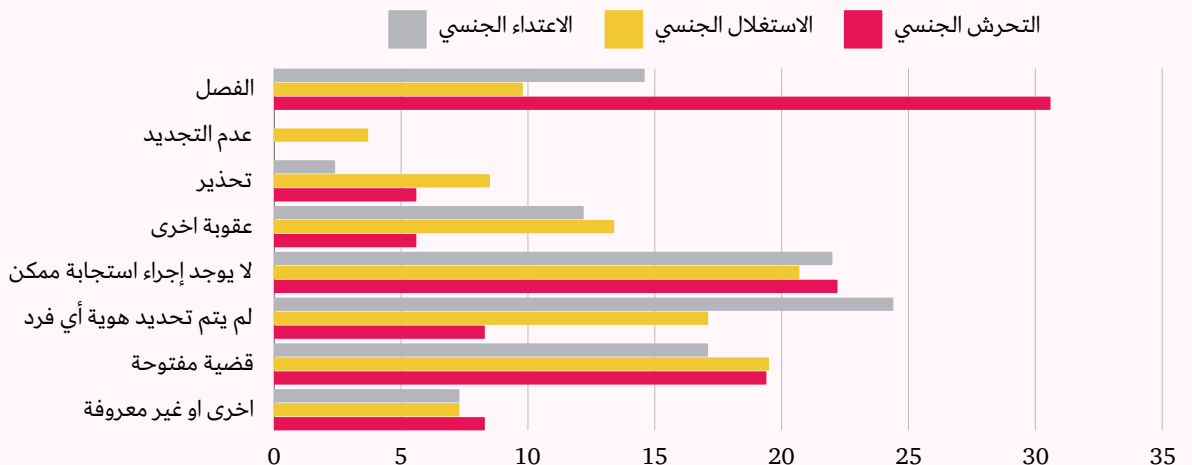


**في حادث واحد من كل أربعة يشمل قصر السن، لم يتم التعرف على أي جانٍ مزعوم.**

- عند دراسة الاستجابات للحوادث التي **تشمل قصر السن**، تظهر عدة أنماط تشير إلى التحديات والإجراءات المتخذة داخل النظام:
- **في 25% من هذه الحالات**، لم يتم تحديد شخص معين كجاني، مما يثير قلقًا بشأن فعالية عمليات الإبلاغ والتحقيق في حالات تشمل مجموعات ضعيفة الحماية.
  - **حاليًا**، لا يزال 22% من هذه الحالات مفتوحة، مما يشير إلى استمرار التحقيقات أو ربما التعقيدات الجوهرية في الحالات التي تتضمن قصر السن.

- **تم اتخاذ إجراء حازم ضد الجناة المحددين في 35% من الحوادث**، مع:
  - 19% منها أدى إلى الفصل،
  - 13% أدى إلى عقوبات أخرى بخلاف الفصل،
  - 3% تلقوا تحذيرًا رسميًا.

## الإجراءات الاستجابية التي تم اتخاذها حسب نوع الحادث





## التوصيات

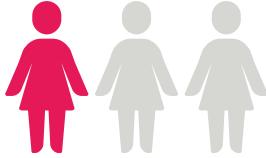
## 1. تعزيز عملية التدقيق على الموظفين والمقاولين والشركاء: -

- تعزيز عملية التدقيق لجميع الموظفين والمقاولين والشركاء من خلال إجراء عمليات توظيف شاملة والعناية الواجبة للتحقق من الالتزام بسياسات الاستغلال والاعتداء والتحرش SEAH قبل المشاركة.
- انضم إلى نظام الكشف عن السلوكيات الخاطئة لمنع الإفلات من العقاب المرتبط بالتنقل، وامتداد فحوصات نظام الكشف عن السلوكيات الخاطئة إلى المقاولين. تأكد من أن فحوصات الحوادث السابقة المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي تشملها عملية الفحص لتوظيف الموظفين أو المتطوعين واختيار المقاولين، وأن يتم دائمًا إجراء فحوصات المراجعة.
- ضع توقعات واضحة بشأن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في بداية العقد وقدم التعليمات التعريفية اللازمة والتدريب المستمر والدعم التقني لضمان الامتثال المستمر طوال فترة الشراكة.

## 2. مساءلة المديرين المتوسطين:

- دمج الالتزام بالسياسيات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في تقييم أداء المديرين المتوسطين. توفير التدريب على تلك السياسيات وعلى مسؤوليات القيادة فيما يتعلق بهذه السياسيات وتحديد عواقب واضحة لعدم الامتثال لتعزيز دورهم في تعزيز الثقافة التنظيمية مع عدم التسامح مطلقاً بحدوث استغلال أو اعتداء أو تحرش جنسي أو عدم اتخاذ إجراء تجاه هذه الحوادث.

## الإجراءات المتخذة: المساعدة



واحد من كل ثلاث ضحايا/ناجين لم يطلب المساعدة

في غالبية الحوادث (31%)، لم يطلب الضحايا/الناجون أي مساعدة، مما قد يعكس المخاوف من الوصمة أو عدم الثقة في فعالية وسرية خدمات الدعم، والذي قد يكون بسبب التجارب السابقة حيث فشلت الخدمات في تقديم المساعدة الكافية أو ضمان السرية.





في البيئات التي تكثر فيها حوادث في الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ولا تُعالج بشكل منتظم، قد ينتاب الضحايا/الناجين شعور باليأس يثنيهم عن طلب المساعدة. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون الضحايا/الناجون مطلعين ببساطة على المساعدة المتاحة فعلاً، مما يمنعهم من السعي وراءها على الإطلاق، مما يذكرنا بأهمية توفير المعلومات.

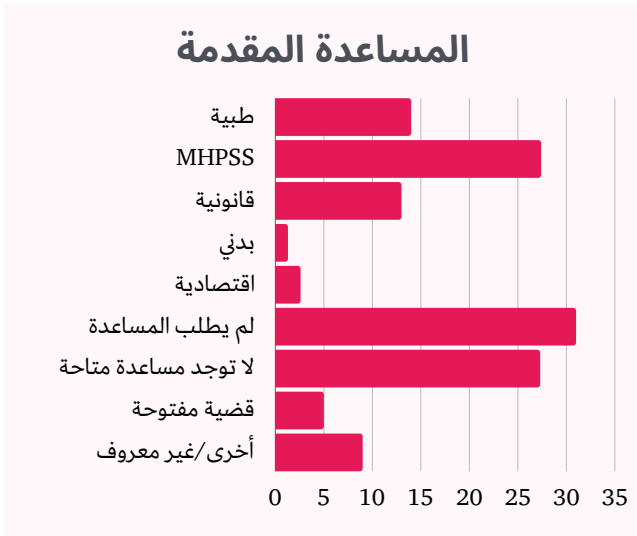
**بشكل مقلق، في أكثر من خمس الحالات (27%)، لم تكن هناك أي مساعدة متاحة من البداية، مما يبرز نقصاً كبيراً في بنية الدعم في العديد من السياقات.**

على الرغم من العوائق الكبيرة التي يواجهها الكثيرون في طلب المساعدة، بالنسبة لأولئك الذين يحصلون على المساعدة، تختلف أنواعها ومداهها. ومن بين الضحايا/الناجين الذين تلقوا الدعم، كان التوزيع كما يلي:

- الرعاية الصحية النفسية والاجتماعية كانت الأكثر استخداماً، حيث تلقى 28% من الضحايا/الناجين هذا النوع من المساعدة.
- المساعدة الطبية والمساعدة القانونية تمثلت كل منهما بنسبة 14%.
- تم تقديم المساعدة الاقتصادية لـ 3% من الأفراد.
- كانت الحماية الجسدية الأقل استخداماً، حيث لم يتلقى سوى 1% من الأفراد هذا الدعم.



**في 27% من الحوادث، لم تكن هناك أي مساعدة متاحة.**



من المشجع أن نلاحظ أن بين قصر السن، تنخفض بشكل كبير احتمالية عدم طلب الضحايا/الناجين للمساعدة، حيث يمتنع فقط 13% عن ذلك.

مع ذلك، لا تزال توفر المساعدة مسألة حرجة، حيث تفتقر 27% من الحوادث التي تشمل قصر السن إلى خيارات الدعم.

إن المساعدة القانونية، المنخفضة بشكل ملحوظ بنسبة 17%، مثيرة للقلق بشكل خاص بالنظر إلى الطبيعة الإجرامية للجرائم الجنسية ضد القاصرين. نصف ضحايا الاعتداء الجنسي هم من الفتيات، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات قانونية وبالتالي المساعدة القانونية.

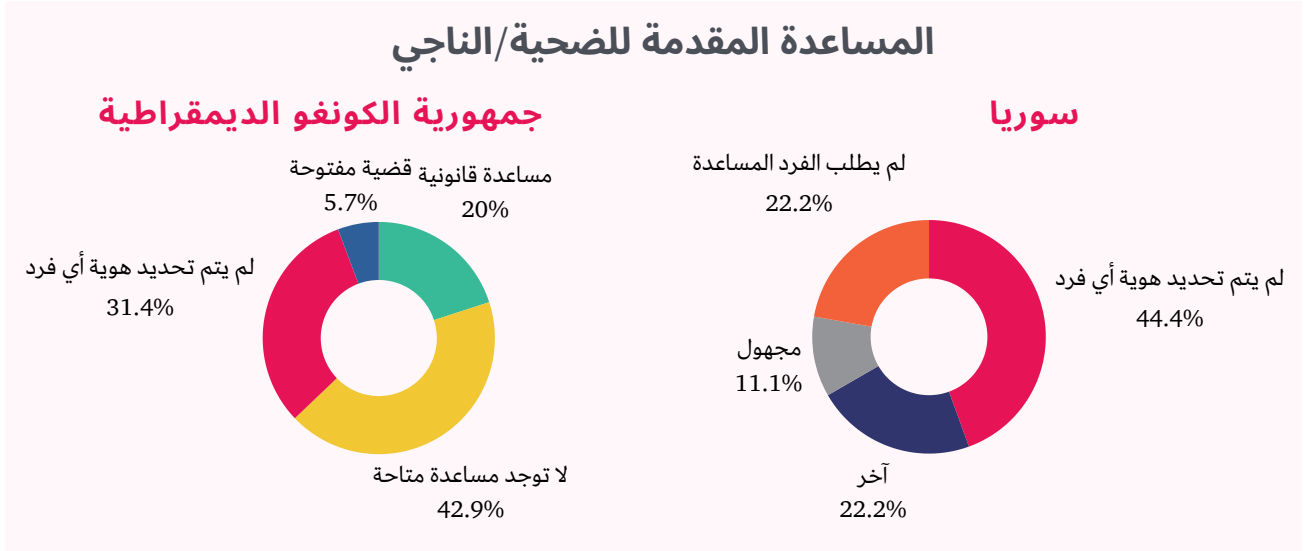
بشكل أساسي، تلقى غالبية قصر السن الدعم في الصحة النفسية والاجتماعية (55%) والمساعدة الطبية (34%)، مما يبرز هذه النقاط كمجالات رئيسية للتدخل بدلاً من المساعدة القانونية أو الاقتصادية.

**فقط 17% من الضحايا/الناجين دون سن الثامنة عشر تلقوا مساعدة قانونية.**

تحليل المساعدة المقدمة في الدول التي تشهد أعلى حالات الحوادث يكشف أيضاً أنماطاً مثيرة للاهتمام. في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا، تتضمن عدد كبير من الحالات ضحايا/ناجين غير محددين، حيث بلغت نسبتهم 31% و44% على التوالي.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تكن المساعدة متاحة في 43% من الحوادث، على الرغم من إمكانية الوصول إلى المساعدة القانونية في 20% من الحالات.

بالمقابل، في سوريا، لم يطلب 22% من الضحايا/الناجين المساعدة، وتلقى 22% دعمًا آخر غير محدد النوع.

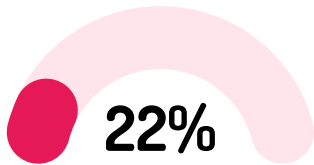


## التوصيات

### 1. التعاون مع خدمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل لتعزيز مسارات الإحالة والوصول إلى الخدمات:

العمل بشكل وثيق مع خدمات محلية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل لضمان الدعم للضحايا/الناجين. ينبغي لكل منظمة أن تكون لديها خريطة للخدمات لجميع مناطق عملها مع مسارات إحالة حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، بحيث يمكنها شرح خيارات الدعم عند تحديد الضحية/الناجي. يجب تنسيق ذلك مع PSEA/GBV/CP لسد الفجوات في توفر الخدمات عند الضرورة. على وجه الخصوص، ضمان الوصول إلى المساعدة القانونية للضحايا/الناجين، والاعتماد على خبرة تلك الشبكات، لتسهيل الإجراءات القانونية والتركيز على حماية وحقوق الضحايا/الناجين، خاصة القصر. يمكن الحصول على مزيد من المعلومات في إجراءات الإحالة المشتركة لمكافحة الاستغلال الجنسي والجنسي [IASC Inter-Agency SEA Referral Procedures](#).

## الإجراءات المتخذة: تصحيحي



لم يتم اتخاذ أي إجراء تصحيحي في 22% من الحوادث.

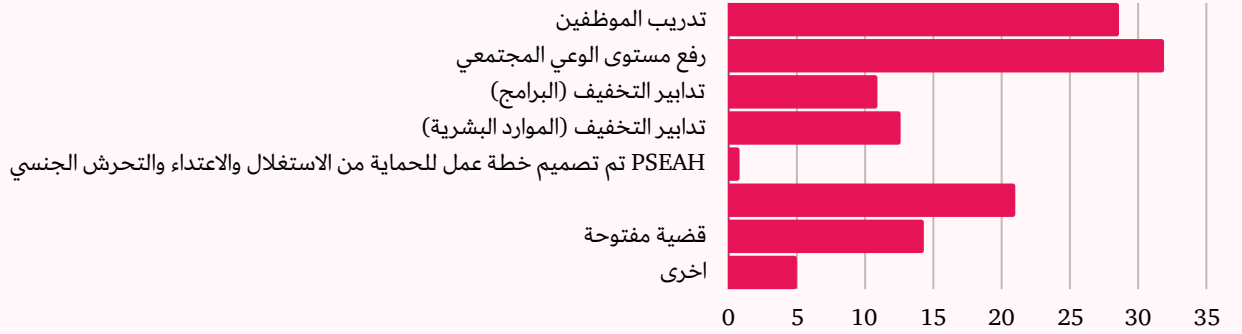
بشكل عام، يعتبر رفع الوعي المجتمعي (31%) أو تدريب الموظفين (28%) من أكثر الإجراءات التصحيحية شيوعاً، ولكن في 22% من الحالات، لم يتم اتخاذ أي إجراء. تم اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر البرمجية أو البشرية في عدد قليل من الحوادث (10% و12% من الحوادث على التوالي)، مما يثير القلق لأنه يُظهر محدودية التعلم لدى المنظمات بشأن حوادث SEAH.

ويكشف تحليل الإجراءات التصحيحية المتخذة استجابة لأنواع مختلفة من الحوادث عن اتجاهات متميزة:

- يشهد التحرش الجنسي غالباً أقل عدد من الإجراءات التصحيحية المتخذة، مما يشير إلى وجود فجوة في معالجة هذه القضية المنتشرة.

- يحفز الاعتداء الجنسي بشكل أكبر جهود التوعية المجتمعية، مما يعكس على الأرجح محاولة لجعل المجتمعات على دراية بحقوقهم في الإبلاغ عن مثل هذه السلوكيات. ومع ذلك، من المقلق أن تدريب الموظفين يتم بشكل أقل تكرارًا في حالات الاعتداء الجنسي.
- يعتبر التحرش الجنسي نوع من الحوادث الذي تُنفذ فيه تدابير تخفيف مخاطر الموارد البشرية بشكل أكثر شيوعًا، مما يشير إلى خطوة إيجابية نحو تغيير الثقافة. ومع ذلك، مع تنفيذ هذه التدابير في 18% فقط من الحالات، يبقى هناك مجال كبير للتحسين.
- يعتبر الاستغلال الجنسي نوع من الحوادث الذي تُنفذ فيه تدابير تخفيف المخاطر البرمجية بشكل أكثر تكرارًا، مما يمثل خطوة أساسية نحو برمجة أكثر أمانًا. ومع ذلك، مع تنفيذ هذه الإجراءات في 16% فقط من الحالات، فإن قلة من المنظمات تتبنى هذا النهج.

### الإجراءات التصحيحية المتخذة



### التوصيات

1. إجراء استعراض منتظم لـ "الدروس المستفادة" لحوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي توسيع استراتيجيات تخفيف المخاطر عن طريق تنفيذ ممارسة قياسية لإجراء استعراض "الدروس المستفادة" في نهاية كل حادث استغلال واعتداء وتحرش جنسي. ينبغي أن يشمل هذا التقييم تعريف أي عوامل خطر أدت إلى الحادث، وتحليل كيفية معالجة الحادث، وتحديد أي نقاط ضعف في الاستجابات، وتحديث السياسات والممارسات وفقًا لذلك (بالنسبة للبرمجة والموارد البشرية).

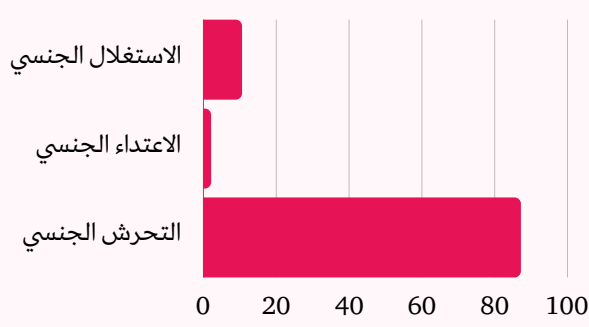
## ثانياً. اتجاهات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ضد الموظفين

### تصنيف الحوادث

معظم حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي التي تتعلق بالموظفين هي تحرش جنسي، وهو ما يمثل 87% من جميع الحوادث. الضحايا في الغالب من الإناث (96%)، والجنات بأغلبية ساحقة من الذكور (98%).

من المهم أن نلاحظ، مع ذلك، أن تعريفات التحرش تختلف من منظمة إلى أخرى، مما قد يسبب مشاكل في التفسير والاتساق في التقارير.

## تصنيف الحوادث



على سبيل المثال، يُصنف جميع الحوادث ضد الموظفين كتحرش، مما يعني أن اغتصاب موظف من قبل موظف آخر سيُصنف تحت تصنيف التحرش الجنسي، وليس تحت تصنيف الاعتداء الجنسي.

يتم الإبلاغ عن هذه الحوادث بشكل رئيسي من خلال قنوات الإبلاغ الداخلية أو مباشرة إلى أعضاء الفريق الآخرين، حيث يُستخدم كل من الطريقتين في 38% من الحالات. يُبلغ عن 19% من الحوادث إلى نقطة الاتصال للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي PSEAH داخل المنظمة.



**في 59% من الحوادث، يكون الجناة المزعومون لحوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في مكان العمل هم المديرين.**

وتظهر السيرة الذاتية للجناة المزعومين ما يلي:

- **يشارك المديرين الأوساطون في 53% من الحوادث،** مما يسلط الضوء على المخاطر المرتبطة بسلطتهم وسيطرتهم على الموظفين الآخرين.
- ولا تزال الإدارة العليا، التي يُعتقد أنها تشكل جزءًا أصغر من القوى العاملة، تمثل 6% من الحالات
- ويتورط الموظفون الميدانيون في 25% من الحوادث، مما يدل على أن مخاطر الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي SEAH موجودة على مستويات مختلفة من القوى العاملة.

**بالإضافة إلى ذلك، يشكل الموظفون الدوليون 15% من الجناة المزعومين، وهو رقم كبير بالنظر إلى قلة عددهم**

في القوى العاملة. هذا الرقم أيضًا أعلى من الحوادث ضد متلقي المساعدات (حيث يمثلون 4% من الجناة)، مما يسلط الضوء على سوء الذي يمثلونه كنموذج سيء للموظفين والتداعيات السلبية التي يمكن أن تكون لسلوكهم داخليًا وخارجيًا.

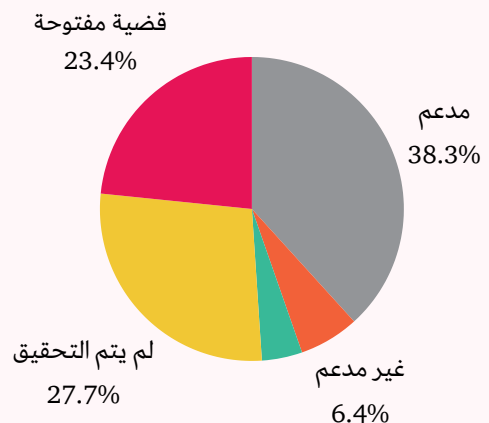
بالإضافة إلى ذلك، هذا يشير إلى أن الموظفين الدوليين قد يشعرون بأنهم يمكنهم التصرف بلا عقاب، متنقلين بين المنظمات أو المناطق دون عواقب. على النقيض من ذلك، يتورط الموظفون الوطنيون في 81% من الحوادث، مما يشير إلى مشاكل نظامية أوسع.

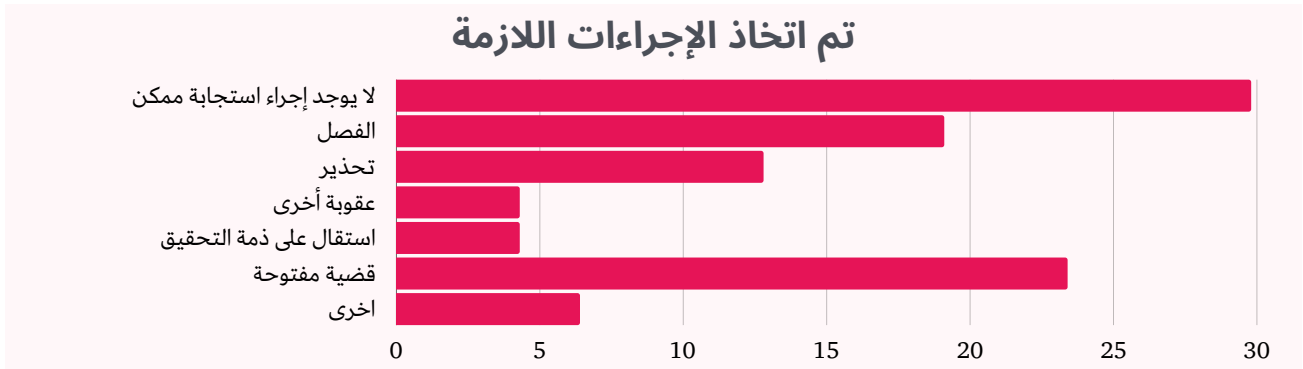
## الإجراءات المتخذة

**وبينما تم إثبات 38% من الحوادث، لم يتم التحقيق في 28% منها على الإطلاق.** بالإضافة إلى ذلك، لا تزال 23% من الحالات مفتوحة، مما يشير إلى عمليات الموارد البشرية المعقدة والطويلة في كثير من الأحيان والتي تنطوي على حل هذه الحوادث.

**كان من الممكن اتخاذ إجراءات تأديبية في 36% من الحوادث،** ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء في 30% من الحالات. وعندما اتخذت المنظمة إجراء، كان الفصل في 19% من الحالات، والإنذار في 13%، وعقوبات أخرى في 4%. وفي بعض الحالات (4%)، استقال الجناة المزعومون قبل بدء التحقيقات.

## حالة الادعاء



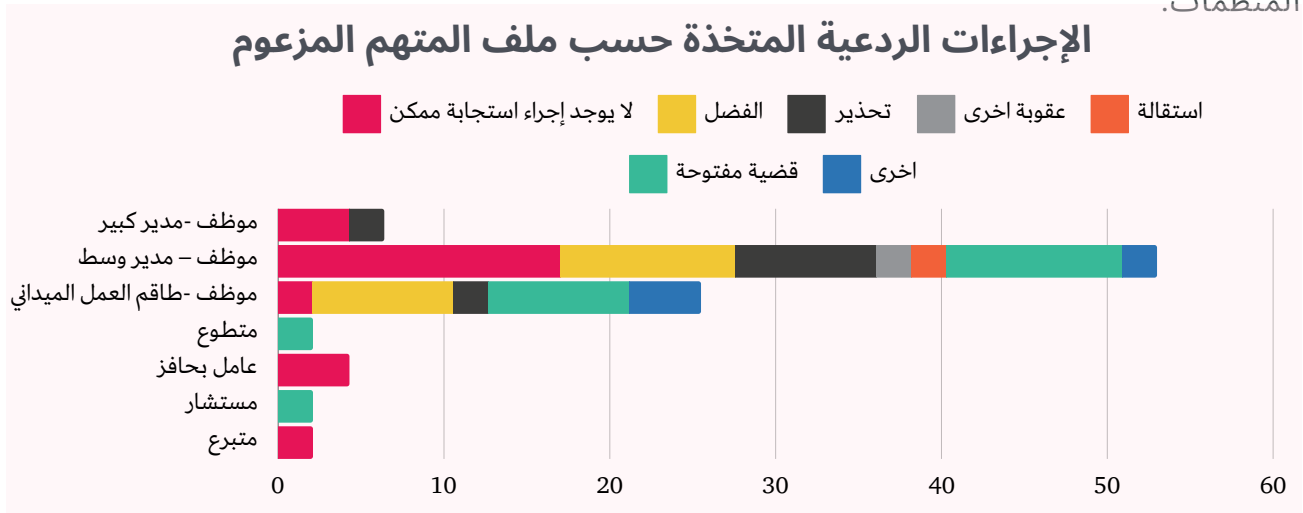


وتشمل الأسباب الرئيسية لعدم اتخاذ الإجراءات ما يلي:

- تم تحديد 45% من الحوادث بأنها لا تنتمي إلى حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
- في 27% من الحالات، لم يعط الضحية/الناجي موافقته على المضي قدماً.
- 18% تفتقر إلى المعلومات الكافية لتقييم الادعاءات.
- 9% كانوا خارج نطاق اختصاص المنظمة.

لم يتم فصل المديرين الكبار أبداً. لم يتم اتخاذ أي إجراء ردي في ثلثي حالاتهم، في حين أن ثلثاً واحداً منها أدى إلى تحذير.

على النقيض من ذلك، واجه المديرين المتوسطين والموظفون الميدانيون عواقب أكثر شدة، حيث حدثت إقالات أو عقوبات أخرى في 40% من الحوادث بالنسبة للمديرين المتوسطين و41% للموظفين الميدانيين. يُلاحظ أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء في 8.2% فقط من الحالات التي تعاملت معها الإدارة الميدانية، بالمقارنة مع 66% للمديرين الكبار و32% للمديرين المتوسطين. هذا التباين يبرز التردد أو الصعوبة المحتملة في اتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يشغلون مواقع سلطة أعلى داخل المنظمات.



لم يلجأ تقريباً نصف الضحايا/الناجين (49%) إلى طلب المساعدة، على الأرجح بسبب الخوف من الإحباط أو عدم الثقة في الخدمات الداعمة المتاحة. ومع ذلك، لجأ جزء كبير (45%) إلى الحصول على مساعدة صحية نفسية ونفسية اجتماعية. فقط أقلية صغيرة حصلت على مساعدة قانونية (2.1%)، مما يسلط الضوء على الفجوة في الدعم التنظيمي الذي يوفر عادة الرعاية النفسية الأساسية ولكن يفتقر إلى تقديم إجراءات إصلاحية شاملة.

غالبًا ما تستجيب المنظمات للحوادث من خلال توفير التدريب للموظفين، حيث تشمل 34% من الحالات على مثل هذه الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، شهدت 28% من الحوادث تنفيذ استراتيجيات التخفيف من مخاطر الموارد البشرية، وهو أمر مشجع. ومن الجدير بالملاحظة أيضًا أن الإجراءات التصحيحية يتم تطبيقها بشكل أكثر اتساقًا في القضايا التي تتعلق بالموظفين مقارنة بتلك المرفوعة ضد أفراد المجتمع.



## التوصيات

1. **استثمر في تحسين ثقافتك التنظيمية:**
  - تعزيز ثقافة الاحترام وعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي من خلال ضمان أن القيادة تصمم باستمرار وتحدد توقعات السلوك الجيد وتعطي الأولوية للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي PSEAH في جميع الأنشطة التنظيمية.
  - إجراء دورات تدريبية إلزامية ومنتظمة لجميع مستويات الموظفين، وخاصة استهداف المديرين المتوسطين والكبار.
  - تنفيذ نظام عقوبات شفاف يُحاسب جميع أفراد الطاقم، بغض النظر عن موقعهم، وتقييم منتظم للمناخ الثقافي في المنظمة من خلال منتديات مفتوحة واستطلاعات مجهولة المصدر لمعالجة المشاكل على الفور.
2. **الإجراءات التأديبية على كافة المستويات:**
  - التأكد من تطبيق الإجراءات التأديبية بشكل موحد على جميع المستويات، بما في ذلك الإدارة العليا أو الموظفين الدوليين.
  - نشر نتائج الحالات المجهولة المصدر داخلياً لإثبات أن الإجراءات يتم اتخاذها على محمل الجد والإنصاف.
3. **تعزيز آليات الإبلاغ عن المخالفات:**
  - إنشاء أنظمة إبلاغ داخلية آمنة وسرية تضمن قدرة الضحايا/الناجين على الإبلاغ عن الحوادث بشكل آمن، حتى لو كان الجاني هو مديرهم، أو متعاون وثيق، أو شخص ما في موقع قوة داخل المنظمة.
  - فرض سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الأعمال الانتقامية، وحماية أي شخص يبلغ عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي من الانتقام.
  - نشر آليات الإبلاغ الداخلي وتدريب الموظفين بانتظام على هذه الآليات لتعزيز أهميتها وضمان فهمها في جميع أنحاء المنظمة.
  - التحقق بانتظام من رأي الموظفين لمعرفة ما إذا كانوا يشعرون بالأمان في استخدام آليات الإبلاغ عن المخالفات، وجمع ملاحظات حول كيفية تحسينها وجعلها أكثر ثقة وأماناً.
4. **توسيع أنظمة الدعم للضحايا/الناجين:**
  - تعزيز آليات الدعم لأولئك الذين يبلغون عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في مكان العمل. يمكن أن تشمل هذه الإجراءات الوصول إلى خدمات الاستشارة، والوصول إلى الدعم القانوني، وضمان سلامتهم في مكان العمل، ومتابعات منتظمة لضمان استمرار صحتهم النفسية والجسدية.
5. **الاستثمار في تدريب شهود العيان:**
  - تمكين الموظفين من خلال تدريبهم على التدخل كشهود عيان للتعرف على السلوك غير المناسب ومعالجته بشكل آمن قبل أن يتفاقم، للمساهمة في خلق مجتمع يسوده المساءلة.

## ثالثاً. التحديات والدروس التي تعلمها المشاركون في خطة الإبلاغ المنسقة (HRS)

حدد المشاركون في HRS خطة الإبلاغ المنسقة التحديات الرئيسية والدروس المستفادة في إدارة حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي؛ القائمة التالية التي تلخص هذه القضايا المتكررة وتحدد الاستراتيجيات الفعالة.

### التحديات

- **الأمن ومحدودية الوصول:** غالبًا ما تواجه التحقيقات مخاطر أمنية تمنع الوصول المباشر إلى الضحايا/الناجين أو المناطق محل الاهتمام، كما هو الحال في المناطق المضطربة أو بسبب القيود الجيوسياسية. ويؤدي ذلك إلى تأخير القضايا أو إغلاقها دون إجراء تحقيق مناسب.
- **عدم الرغبة في مشاركة المعلومات:** غالبًا ما توجد عدم الرغبة في المشاركة في التحقيقات من قبل الضحايا/الناجين والشهود والمبلغين الذين غالبًا ما يكونون مترددين في مشاركة معلومات مفصلة بسبب الخوف أو عدم الثقة، مما يعقد من إثبات الاتهامات.
- **التحديات مع الشركاء أو المقاولين الخارجيين:** غالبًا ما تؤدي الحوادث التي تشمل موظفي المنظمات الشريكة أو المتعاقدين الخارجيين إلى مضاعفات، ونقص القدرة في تحقيقات في حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنيب والفسل في اعتماد مناهج تركز على الضحايا/الناجين. ويؤدي هذا في بعض الأحيان إلى إنهاء الشراكات وتحديات تشغيلية إضافية. وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من النقص في الإبلاغ حيث قد يخشى الشركاء الإبلاغ في حالة إنهاء الشراكة وبالتالي المساعدة، مما يبرر هذه الأهمية.
- **التأثير على الأطراف المتورطة في الحادث:** حتى عندما تكون الادعاءات غير مثبتة، قد يواجه الجناة المزعومون أو الضحايا/الناجون وصمة عار وتضرر ثقتهم داخل مجتمعهم ومكان عملهم.
- **ضعف الأدلة والبلاغات الغامضة:** البلاغات الغامضة أو المجهولة، الذي غالبًا ما تفتقر إلى تفاصيل محددة مثل التواريخ أو المواقع أو معلومات عن المتهم المزعوم، تعيق بشكل إضافي تقدم التحقيقات.

### الدروس المستفادة

- **تعزيز التدريب والإشراف:** من الضروري توفير تدريب شامل لجميع الموظفين والإشراف على التفاعلات بين الموظفين والمشاركين في البرنامج للحد من مخاطر الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
- **تحسين إعداد المقاولين الخارجيين:** من المهم وضع توقعات واضحة بشأن الحماية والتدريب للمقاولين الخارجيين لمنع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
- **اتفاقيات الشراكة المنظمة:** يعد فحص الشركاء بشكل شامل وضمن المراقبة المستمرة أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على المعايير في التعامل مع حوادث الحماية. ومن الضروري أيضًا أن تكون هناك توقعات واضحة محددة في اتفاقيات الشراكة، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات والمعايير التي يجب اتباعها عند وقوع الحوادث. بالإضافة إلى ذلك، يعد تدريب الشركاء على الحماية أمرًا بالغ الأهمية، خاصة عندما يفتقرون إلى القدرة المباشرة. الدعم خلال التحقيقات ضروري أيضًا لضمان معالجة الحالات بشكل شامل وفعال. إذا كان من الضروري إنهاء الشراكات بسبب مخاوف الحماية، فمن المهم أن نكون شفافين مع المجتمع، لضمان عدم التركيز على الإدراك بأن التبليغ هو الذي تسبب في قطع الخدمة، مما قد يؤدي إلى إنشاء عوائق جديدة أمام التبليغ.